مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد(18)، عدد (1)، 3-19، 2010

محددات الفقر في بعض الدول العربية مع الإشارة الي مصر بصفة خاصة [1]

محمد مهدي عصر[1] - سالي عبد الحميد بوادي[1]
1- قسم الاقتصاد الزراعي - المعهد العالي للتعاون الزراعي - شبرا الخيمة – القاهرة - مصر

الكلمـات الدالـة: الفقـر، الاسـتثمار الاجنبـي المباشـر، التضخم، القيمة المضافة للزراعة، المساعدات الإنمائية والمعونـة، القيمـة المضـافة للصـناعة، الإنفـاق علـي التعليم

الموجـز

شـهدت الفتـرات الراهنـة اهتمـام كبيـر بقضـايا الفقـر علـى مستوى العـالم. ويمكن لكل دولـة رسـم سياسـاتها الصحيحة والمناسبة لمكافحة الفقر إذا تمكنت من تحديد أهم محددات (أسباب) الفقر بها ومعرفة سبل تقويم هذه المحـددات بمـا يتماشـي مـع إمكانياتهـا. لـذا يحـاول هذا البحـث المسـاهمة فـي تحديـد محـددات الفقـر فـي مصـر ومعظم الدول العربية. ولهذا تمثلت مشكلة البحث في ارتفـاع نسـبة البطالـة وتـدني مسـتوى الخـدمات وعـدم توافرها لقطاع لا يستهان بـه من سكان مصـر ومعظـم الـدول العربيـة. كمـا جـاء هـدف البحـث ليتلخص فـي: محاولة تحديد أهم محددات الفقر بالدول العربيـة والتـي منهـا مصـر وتقـدير نسـبة تـأثير كـل محـدد مـن تلـك المحددات في وجود الاختلاف في نسبة الفقر بين هذه الـدول، ومـن ثـم دراسـة إمكانيـة خفـض نسـبة الفقـر فـي هذه الدول.

عمـد البحـث إلـي إن تتضـمن عينـة الدراسـة جميـع الدول العربي النفطية منها وغير النفطية. وتـم الاعتمـاد في تقدير دالة الفقر لدول عينة الدراسـة مجتمعـة بعـض مؤشـرات التنميـة العالميـة الـواردة فـي تقريـر البنـك الـدولي لعـامي 2008/2007، 2001/2000، وتلـك المؤشـرات المسـتخدمة فـي ذلـك التقـدير هـي: نسـبة السكان تحت خط الفقر الوطني (كمتغير تابع)، والعديد من المؤشرات الأخرى والتي يعتقد أنها قد تؤثر علـى نسـبة الفقـر (كمتغيـرات مسـتقلة)، مـع الاعتمـاد علـى بيانات سلاسل مقطعية وتـم استخدام الصـورة مزدوجـة اللوغاريتمية بطريقة المربعات الصغري العادية OLS.

ومن نتائج التحليل الكمي لمحددات الفقر يتضح ان عدم تـوافر الخـدمات والمرافـق العامـة بالدولـة هـو العامـل الاكبـر تـاثير علـي زيـادة نسـبة الفقـر فـي الـدول محـل الدراسة. وبالنسبة لمصـر، فقد تبين أن نسبة الفقر في مصـر تزيـد عـن نظيرتهـا فـي المسـتوى القياسـي المفترض بنحو 13.58%، وأن نحو 8.20% من هذا الفـرق فـي نسـبة الفقـر بـين مصـر والمسـتوى القياسـي تعـزى فـي المرتبـة الاولـي انخفـاض القيمـة المضـافة للصـناعة مـن GDP، ومـن هنـا يتضـح صـحة انتهـاج الدولـة لسياسـة التركيـز علـي قطـاع الصـناعة ومحاولـة النهوض بهذا القطاع حتى يتسني للدولة تشغيل العمالـة بهـذا القطـاع ومـن ثـم تخفـيض نسـبة البطالـة وكـذلك تخفيض نسبة الفقر بالدولة وذلك لجذب العمالـة الزائـدة والبطالـة المقنعـة والموسـمية والتكنولوجيـة بقطـاع الزراعـة، كمـا يجـب عليهـا أيضـاً زيـادة حصـة الإنفـاق على التعليم من ميزانيتها لمكافحة الفقر.

ثـم اتجهـت الدراسـة لمحاولـة خفـض نسـبة الفقـر بالـدول العربيـة ومنهـا أتضـح أن الحـل الاول والسـريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربية الاقل فقرا هـو محاولـة التاثير لرفع الانفاق علي التعليم (%منGDP) والقيمـة المضـافة للصـناعة (%منGDP). أمـا بالنسـبة لطـرق خفض نسبة الفقر بالدول الفقيرة فاوضـحت الدراسـة ان الحل الاول والسريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربيـة الفقيـرة هـو محاولـة التـاثير لرفـع الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر(بالمليون دولار) (%منGDP) والانفـاق علـي

(سلم البحث فى 16 ديسمبر 2009)
(ووفق على البحث فى 28 ديسمبر 2009)

التعليم (%منGDP). كما انه بالنسبة لطرق خفض نسبة الفقر بالدول الأكثر فقرا ان الحل الاول والسريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربية الاكثر فقرا هو محاولة التاثير تخفيض نسبة التضخم (سنويا٪) والمساعدة الإنمائية الرسمية والمعونات (بالمليون دولار) (%منGDP). أما بالنسبة لمصر فان محاولة التاثير بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر(بالمليون دولار) (%منGDP) بنحو 10% يؤثر بخفض نسبة الفقر بمصر الي نحو 15.6%، وكذلك عند النجاح في التاثير بهذا المتغير بزيادته حتى نحو 30% من نظيرة الحالي فان نسبة الفقر في مصر تنخفض الي نحو 13.9%.

وهذا يشير إلى ما قد سبق توضيحه في أن المستوى القياسي المفترض (متوسط المؤشرات في الاردن والسعودية والإمارات) لا يمثل المستوى النموذجي والأمثل للقضاء على الفقر، أي أن الوصول إليه لا يعني أن نسبة الفقر تساوي صفر، وإنما هو بمثابة مرحلة من مراحل القضاء على الفقر. وبعبارة أخرى، تستطيع مصر تحقيق هدف من أهدافها المتعلق بالفقر وهو: خفض نسبة الفقر في خططها الاستراتيجية طويلة الاجل إن استطاعت أن تحسين المؤشرات سالفة الذكر.

مقدمة

شهدت الفترات الراهنة اهتمام كبير بقضايا الفقر على مستوى العالم، وقد اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، لذا اندرج التعامل الحكومي مع الفقر في العقود الماضية ضمن الإطار العام والأشمل للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ورغم أن الدول العربية لم تضع أهدافا معينة ولم ترسم سياسات صريحة للحد من ظاهرة الفقر في السياق العام للتنمية (تحقيق العدالة، توفير فرص العمل، دعم أسعار المواد الأولية، مجانية التعليم والصحة.....الخ) إلا أنها ركزت على إجراءات التصحيح الهيكلي المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مكافحة البطالة، التشغيل.

وتعد مشكلة الفقر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية، وتبرز هذه المشكلة في مصر وبعض الدول العربية كدول نامية، مما يتطلب إجراء المزيد من الدراسات علي هذه المشكلة. هذا وقد تزايد اهتمام الهيئات والمنظمات العالمية بدراسة الفقر نظرا لتزايد أعداد الفقراء علي مستوى العالم بصفة عامة وعلي مستوى الدول النامية بصفة خاصة. وفي تقرير البنك الدولي لعام 2008/2007 قسمت دول العالم وفقا لترتيب قيمة دليل التنمية البشرية إلي: دول عالية التنمية وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بها بين (0.8–1)، ودول متوسطة التنمية إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين (0.5 إلي 0.799)، ودول منخفضة التنمية إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية بها تتراوح بين (صفر – 0.499). وتعد مصر احد الدول متوسطة التنمية حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بها نحو 0.708، وبلغ ترتيبها نحو 112 من إجمالي 177 دولة. ويمكن لكل دولة رسم سياساتها الصحيحة والمناسبة لمكافحة الفقر، إذا تمكنت من تحديد أهم محددات (أسباب) الفقر بها ومعرفة سبل تقويم هذه المحددات بما يتماشي مع إمكانياتها. لذا يحاول هذا البحث المساهمة في تحديد محددات الفقر في مصر وبعض الدول النامية، وكيفية الاسترشاد بها في مكافحة الفقر للدول العربية بصفة عامة.

مشكلة البحث

نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء بمعدلات لا تتمشي مع معدلات زيادة الدخول ومعدلات التنمية، وارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى الخدمات وعدم توافرها لقطاع لا يستهان به من السكان، تزايدت أعداد ونسبة الفقراء في مصر وبعض الدول العربية، مما أدي إلي آثار سلبية اجتماعية وسياسية (مثل تزايد معدلات الجريمة، والتظاهرات والإضرابات، والتسرب التعليمي) علي عملية التنمية الاقتصادية في جميع قطاعات المقتصد القومي. وهذا كله يوضح مدى أهمية تحديد أهم محددات (أسباب) الفقر ومدى التباين بين نسب الفقر في مصر والدول العربية الأخرى.

هدف البحث

يهدف البحث إلي محاولة تحديد أهم محددات الفقر في الدول العربية وتقدير نسبة تأثير كل محدد من تلك المحددات ومدى الاختلاف في نسبة الفقر بين هذه الدول، ومن ثم إمكانيات خفض نسبة الفقر في الدول موضع الدراسة إلي المستوى المأمول والممكن بين هذه الدول وبعضها البعض.

المنهج التحليلي ومصادر البيانات

تم الاعتماد علي بيانات سلاسل مقطعية لمؤشرات الدول مجتمعة، واستخدام أسلوب الانحدار المتعدد في الصورة الرياضية مزدوجة اللوغاريتم (والتي تعرف بدالة كوب- دوجلاس أي دالة غير خطية في المعالم)، وإتباع طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تحديد أهم محددات الفقر. واعتمد هذا البحث علي البيانات الواردة بتقريرى البنك الدولي عن التنمية في العالم لعامي 2001/2000 – 2008/2007، كما تم اختيار الدول وفقا لمدى توافر البيانات في تقارير البنك الدولي وخاصة ما يتعلق بنسبة الفقر ومحدداتها خلال عامي الدراسة. كما راعي البحث أهمية ان يتضمن معظم الدول العربية لإمكانية الاستفادة من النتائج علي المستوى العربي وليس علي مستوى دولة عربية محدده.

الاطار النظرى لمفهوم الفقر ومحدداته

تعريف الفقر

تعددت وتنوعت مفاهيم الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حول ظاهرة الفقر الصعبة والمعقدة والتي لها أبعاد متعددة ومتنوعة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية. فهناك من يرى أن الفقر:"هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال السكان[1]. وهناك من يرى أن الفقر يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية ، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلا[2].

ويختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الامريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الأفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع[3]. فمنذ أن وجد الإنسان في هذا العالم عرف الفقر والفقراء، وحاولت الأديان والفلسفات منذ القدم حل مشكلة الفقر والتخفيف من آلام وعذاب الفقراء، كما ظهرت حركات تدعو إلى شيوعية الأموال[4]. وللمجتمعات الإسلامية نظرة إلى الحياة والإنسان والعمل والمال والفرد والمجتمع تخالف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى، ولذا يشكل الفقر في هذه المجتمعات خطرا على العقيدة والأخلاق والسلوك والفكر الإنساني والأسرة والمجتمع واستقراره وسيادة الأمة وحريتها، وللفقر عدة أخطار سيئة على الصحة العامة وما يتبعه من سوء التغذية والصحة النفسية، وفي كل ذلك خطر على الإنتاج والاقتصاد والتنمية الاقتصادية وعلى حياة الإنسان.

وتشير العديد من الدراسات إلي ان اهم أسباب الفقر: حجم الأسرة، التضخم، برامج التصحيح الهيكلي، النزاعات الداخلية والخارجية، سوء توزيع

(1) **أنطوان حداد،** الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة، **1998**.

(2) **فريد كورتل،** الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه (حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ، العدد 02، **2003**.

(3) **فائز بن إبراهيم الحبيب،** النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد23، العدد 4، جامعة الكويت، **1999**.

(4) **رجم نصيب،** ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02، **2003**.

الدخل والثروات[5]، تدني المستوى التعليمي، البطالة. هذا وقد حاولت العديد من الدراسات بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر حيث ركّز بعضها على وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي واختزال الفقر، فالنمو الاقتصادي وما يتضمنه من رفع القيود عن الاقتصاد القومي، وتحرير التجارة الدولية يؤدي بدوره إلى القضاء على ظاهرة الفقر. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة في جميع الأحوال. ففي أحيان عديدة تستفيد بعض القطاعات من النمو الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى من المجتمع. ومن ثم يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة ثراء بعضهم، وازدياد فقر بعضهم الآخر.

ومن هنا يظهر أهمية نوع سياسات النمو الاقتصادي الواجب إتباعها لاختزال الفقر، فهناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي وتدعم الفقراء في الوقت ذاته وتقضي على فقرهم، بينما هناك سياسات أخرى تعزز النمو في حين تزيد من فقر الفقراء، فتحرير سوق رأس المال بمعنى فتح الأسواق أمام التدفق الرأسمالي الخارجي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي لأنه يزيد من فقر الطبقات المعدمة. وهو الشيء نفسه بالنسبة لسياسات إزالة التعريفة الجمركية، والتي نجد العديد من دول العالم النامي، خاصة الدول الأفريقية غير مهيأة للتعامل معها.

من كل ما سبق يتضح أهمية ظاهرة الفقر، وخطورة تأثيرها على التنمية. هذا وقد ظهرت العديد من المبادرات لاختزال معدلات الفقر في أفريقيا، فقد أعلنت الدول المانحة في عام 1996م مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بموجبها تم اعتماد مليار يورو من صندوق التنمية الأوروبي لتخفيف الديون، واتخذت دول الاتحاد الأوروبي العديد من التدابير للمساعدة في تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي، كما قررت قمة الدول السبع الصناعية تخفيف عبء الديون بطريقة أسرع وأعمق، وأوسع لمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبما أن الفقر ليس مادياً فقط، ولا يمكن قياسه بمستوى الدخل الفردي فقط، كانت محاولات زيادة الدخل الفردي غير كافية لاختزال الفقر. فاستبعاد الفقراء وتهميشهم على المستوى الاقتصادي وحرمانهم من المشاركة السياسية في صنع القرار تعد في الواقع استمرار لفقرهم. وعلي ذلك يلزم التعامل مع الفقر كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما كان السبب الرئيسي في إخفاق العديد من محاولات اختزال الفقر هو فرض سياسات لمحاربة الفقر تبتعد عن الفقراء ومن هنا كانت أهمية وضع إستراتيجية لاختزال الفقر تستند بالأساس على المشاركة الشعبية في توصيف ظاهرة الفقر، وأسبابها، وكيفية محاربتها، والقضاء عليها.

كما دفعت خطورة الظاهرة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى زيادة الاهتمام باختزال الفقر في العالم بصفة عامة، وفي أفريقيا بصفة خاصة. واتخذا في سبتمبر 1999م قراراً بالتركيز على اختزال الفقر كإطار رئيسي ترتكز عليه المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة عند تقديم مساعداتها المالية للدول الفقيرة، ومنحها امتيازات القروض وخدمة الدين. ومن هنا كان ظهور استراتيجيات اختزال الفقر **(Poverty Reduction Strategy Papers (PRSP's))** وقد قدرت دراسة اقتصادية حديثة قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربي بما بين 12 و 17 مليار دولار كمتوسط للفترة من عام 1992 إلى 2003، وحذرت الدراسة من تزايد معدلات الفقر وانتشار المجاعات بسبب تدني الدخول. كما جاء بدراسة أخرى [6] أن العالم العربي يستورد بما قيمته 20 مليار دولار سنوياً سلعاً غذائية ويصدر بحوالي 4.5 مليار دولار أغذية، وتؤكد الدراسة ضرورة التنسيق العربي في مجال الإنتاج وفقاً لمبدأ الميزة النسبية وبما يحقق زيادة كفاءة استخدام الموارد العربية وزيادة وتعظيم الإنتاج العربي وزيادة وتعميق التعاون العربي خاصة في مجال إنتاج وتجارة الغذاء بالإضافة إلى العمل على إيجاد مؤسسات شعبية اقتصادية تعمل بإرادة التعاون على تعميق العلاقات الاقتصادية بما

(5) **سلطان بلغيث**، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 32، يناير **2007** .

(6) **أمام الجمسي (دكتور)**، محددات الامن الغذائي العربي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، القاهرة،**1999**.

يحقق الرفاهية للجميع. كما دعت الدراسة إلى العمل على إزالة أسباب فشل التعاون العربي في مجال الإنتاج الغذائي والقضاء على التباين الشديد في متوسطات الدخول الفردية في الدول العربية بالإضافة إلى استمرار المحاولات العربية في إنشاء تجمع عربي اقتصادي يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمواطن العربي وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى السعي لتنويع الإنتاج وهياكله في الدول العربية بحيث يقوم كل قطر عربي بإمداد باقي الوطن العربي بسلع غذائية لها ميزة نسبية في هذا القطر[7].

نتائج البحث

أولا: مستوى الفقر في الدول العربية

عمد البحث إلي إن تتضمن عينة الدراسة جميع الدول العربية النفطية منها وغير النفطية، ويتضح من **الجدول رقم (1)** وتقرير التنمية البشرية لعام 2006 والصادر عن البنك الدولي إن قيمة دليل التنمية البشرية بمصر بلغ نحو 0.702، وتعد هذه القيمة متأخرة نوعا ما، حيث سبق مصر كلا من عمان والأردن ولبنان وتونس وسوريا وفقا لقيم دليل التنمية البشرية والذي تراوحت قيمتة لتلك الدول من نحو 0.814 الي 0.713 في حين جاءت كلا من المغرب وموريتانيا والسودان واليمن لتلحق مصر وفقا لقيم دليل التنمية البشرية والذي تراوحت قيمتة لتلك الدول من نحو 0.642 إلي 0.505. أما الدول النفطية فقد كان ترتيبها وفقا لأعلاها الكويت وقطر والإمارات والبحرين وليبيا والسعودية والجزائر وفقا لقيم دليل التنمية البشرية والذي تراوحت قيمتة لتلك الدول من نحو 0.981 إلي 0.733 .

ولا يختلف حال مصر وفقا لدليل الفقر البشرى لعام 2006 عما سبق، حيث بلغ دليل الفقر البشرى نحو 20%. وجاءت بعد مصر موريتانيا واليمن والسودان والمغرب والجزائر والذي تراوحت رتب دليل الفقر البشرى لتلك الدول من نحو 87 إلي 51، وسبقت مصر في رتبة دليل الفقر البشرى عمان وتونس وليبيا والسعودية وسوريا والبحرين والإمارات ولبنان والكويت وقطر والأردن والذي تراوحت قيمتة لتلك الدول من نحو 46 إلي 11 .

كما أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2006 إن نسبة الفقر في مصر بلغت نحو 30% لعام 2000 ثم انخفضت حتى بلغت نحو 20% عام 2006 أي إن نسبة الفقراء في مصر انخفضت بنحو 10.5% خلال فترة الدراسة وهي تعتبر تلي دولة عمان والتي يوجد بها اكبر معدل لانخفاض نسبة الفقر بين الدول محل الدراسة والبالغ نحو 10.7%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة كلا من الكويت والإمارات والبحرين وهي دول نفطية وتنخفض في كلا منهم نسبة الفقر بنحو 7.5 خلال فترة الدراسة، ثم تأتي سوريا واليمن وتونس والمغرب وموريتانيا والجزائر في المراتب التالية علي الترتيب وذلك لتخفيض نسبة الفقر خلال فترة الدراسة بنسبة 5.2%، 3%، 2%، 1.8%،1.3%، 1.1%، وتلي ذلك لبنان والسعودية بتخفيض نسبة الفقر بنحو 1%، ثم قطر والأردن وليبيا لتخفيض نسبة الفقر بنسب نحو 0.8%، 0.6%، 0.4% خلال فترة الدراسة، في حين تزايدت نسبة الفقر في السودان بنحو 2.2% خلال الفترة (2000-2006).

ثانيا: التقدير الإحصائي لمحددات الفقر في الدول العربية

خصص هذا الجزء من البحث لتقدير دالة الفقر في الدول العربية للوقوف علي محددات الفقر في تلك الدول، وتم الاعتماد في تقدير تلك الدالة علي بعض مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالدول العربية والواردة في تقرير البنك الدولي لعامي 2008/2007 ، 2001/2000، وتلك المؤشرات المستخدمة في ذلك التقدير هي: نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (كمتغير تابع)، والعديد من

([7]) **هالة جمال ثابت**، الفقر في أفريقيا (خصوصيته وإستراتيجية اختزاله)، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شئون القارة الأفريقية، المنتدى الإسلامي العدد الثاني، سبتمبر **2005**.

جدول رقم 1 . قيمة دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشرى لبعض الدول العربية لعام 2006

المنطقة	الدولة	دليل التنمية البشرية	دليل الفقر البشري	
		القيمة%	القيمة%	الترتيب
دول غير بترولية	مصر	0.702	20	48
	الأردن	0.773	6.9	11
	السودان	0.521	34.4	69
	المغرب	.642	33.4	68
	سوريا	0.713	13.6	31
	اليمن	0.505	38	82
	موريتانيا	0.549	39.2	87
	عمان	0.814	31.1	46
	تونس	0.762	17.9	45
	لبنان	0.772	8.5	18
دول بترولية	البحرين	0.866	8.4	20
	السعودية	0.812	14.9	32
	قطر	0.875	7.8	13
	الجزائر	0.733	21.5	51
	الإمارات	0.868	8.4	19
	الكويت	0.981	8.4	17
	ليبيا	0.818	15.3	33

المصدر: البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية 2008/2007"، مؤشرات التنمية العالمية.

المؤشرات الأخرى والتي يعتقد أنها قد تؤثر على نسبة الفقر بالدولة (كمتغيرات مستقلة) وهي: نسبة السكان الذين يتمتعون بمصدر مياة محسن كمؤشر لدرجة وصول الخدمات للسكان، نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من GDP، نسبة التضخم، نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP، نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP، نسبة القيمة المضافة للخدمات من GDP، نسبة تحويلات العاملين واجورهم بالخارج من GDP، النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية من جملة السكان بالدولة، نسبة المساعدات الانمائية والمعونة من GDP، الدخل القومي الاجمالي للفرد بالدولار، نسبة الاراضي الزراعية من جملة مساحة الدولة، النسبة المئوية للسكان الواصل اليهم مرافق الصرف الصحي، كمية الطاقة التي يستخدمها الفرد بالكجم، كمية الطاقة الكهربائية التي يستخدمها الفرد بالكيلو واط، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، نسبة كمية الصادرات من السلع والخدمات من GDP، نسبة كمية الواردات من السلع والخدمات من GDP، نسبة النفقات العسكرية من GDP، نسبة الانفاق علي الصحة من GDP، نسبة الانفاق علي التعليم من GDP.

وتم تقدير دالة محددات الفقر للدول العربية بالاعتماد على المؤشرات سالفة الذكر لهذه الدول لعامين، أي الاعتماد على بيانات سلاسل مقطعية لمؤشرات الدول مجتمعة Intercountry Cross-Series Indicators. وباستخدام طريقة المربعات

الصغرى العادية (OLS) وبعد محاولات عديدة لتقدير هذه الدالة، تبين أن الصورة الرياضية مزدوجة اللوغاريتمية (والتي تعرف بدالة كوب دوجلاس-Cob Douglas Function أي دالة غير خطية في المعالم Non Linear In Parameters) هي أفضل الصور الرياضية للنموذج المستخدم من حيث المعنوية الإحصائية والمنطق الاقتصادي، فضلاً عن مزايا استخدام هذه الصورة الرياضية من: سهولة حساب المرونة، وتخفيفها لحدة مشكلة عدم تجانس الخطأ Heteroskedasticity (التي تظهر في حالة استخدام البيانات المقطعية). وتم استبعاد بعض المؤشرات التي لم تتفق إشاراتها مع المنطق الاقتصادي أو التي لم تثبت معنويتها الإحصائية، مع إضافة متغيرين انتقاليين Dummy Variables: الاول يعكس أثر عامي الدراسي، والثاني يعكس حالة الدول العربية من حيث الدول النفطية والدول غير النفطية، وكانت نتيجة التقدير الإحصائي كالتالي:

$$\ln Pov_i = 8.70 - 1.39 \ln X15 - 0.04 \ln X34 - 0.08 \ln X21 + 0.19 \ln X22 - 0.06 \ln X36 - 0.11 \ln X14 - 0.60 X23 - 0.13 \ln X42 + 0.11 D_1 - 0.03 D_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

(1.6) (-3.79) (-1.22) (-1.05) (1.86) (-0.70) (-1.10) (-2.64) (-1.23) (0.70) (-0.28)

$R^2 = 0.80$ N = 17 F = 15.12

حيث:

Pov_i : نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني للدولة i لعامي 2000، 2007.

X15: النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن للدولة i لعامي 2000، 2007.

X34: نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار من GDP للدولة i لعامي 2000، 2007.

X21: نسبة التضخم للدولة i لعامي 2000، 2007.

X22: نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP للدولة i لعامي 2000، 2007.

X36: نسبة المساعدات الإنمائية والمعونة من GDP للدولة i لعامي 2000، 2007.

X14: نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة i لعامي 2000، 2007.

X23: نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP للدولة i لعامي 2000، 2007.

X42: نسبة الإنفاق علي التعليم من GDP للدولة i لعامي 2000، 2007.

D_{1i} : متغير إنتقالي = صفر للعام الأول (أحدث عام ورد في تقرير 2007) ،
= 1 للعام الثاني (أحدث عام ورد في تقرير 2000).

D_{2i} : متغير انتقالي = صفر للدول النفطية ،
= 1 للدول غير النفطية.

وتشير النتائج المتحصل من **المعادلة رقم (1)** عليها أن نحو 80% (وفقاً لقيمة معامل التحديد) من التغير في نسبة الفقر فيما بين الدول العربية محل الدراسة يعزى إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج. ويتبين أيضاً منطقية تأثير جميع المتغيرات المستقلة على نسبة الفقر حيث تحققت العلاقة الطردية بين نسبة الفقر وكل من نسبة البطالة ونسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الاجمالي، في حين تحققت العلاقة العكسية بين نسبة الفقر وكل من النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التضخم ونسبة المساعدات الإنمائية والمعونة من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة ونسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الإنفاق علي التعليم من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، فضلاً عن ثبوت المعنوية الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة عند مستويات المعنوية المألوفة، ويلاحظ أن النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن تمثل أهم المحددات أو العوامل التي تؤثر على نسبة الفقر فيما بين الدول العربية محل الدراسة حيث انها تمثل مدي توفر الخدمات للسكان بالدولة، يليها نسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الإنفاق علي التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب.

ويتبين من النموذج السابق أن مرونة نسبة الفقر للتغير في النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن بلغت نحو -1.39 (حيث تمثل قيم المعالم المقدرة بالنموذج قيم المرونات المختلفة، نظراً

للصورة مزدوجة اللوغاريتمية المحققة بالنموذج المقدر) وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن في دولة عربية ما بالمقارنة ودولة عربية أخرى بنسبة 1% ستؤدي إلى خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخرى بنسبة 1.39%. ولقد بلغت مرونة نسبة الفقر للتغير في نسبة القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي نحو -2.64 مما يعني أن زيادة نسبة القيمة المضافة من الانتاج الصناعي من إجمالي الناتج المحلي في دولة عربية عن دولة عربية أخرى بنسبة 1% سيؤدي إلى خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخرى بنسبة 2.64%. كما بلغت مرونة نسبة الفقر للتغير في نسبة القيمة المضافة للزراعة من إجمالي الناتج المحلي نحو 1.86 مما يعني أن زيادة نسبة القيمة المضافة من الانتاج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي في دولة عربية معينة عن دولة عربية أخرى بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخرى بنسبة 1.86%. في حين بلغت مرونة نسبة الفقر للتغير في كل من النسبة المئوية للإنفاق علي التعليم والاستثمار الاجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي نحو -1.23، -1.22 على الترتيب وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية لكلا من الإنفاق علي التعليم والاستثمار الاجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي في دولة عربية معينة عن دولة عربية أخرى بنحو 1% سيؤدي ذلك إلى خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخرى بنحو 1.23%، 1.22% على الترتيب. كما بلغت مرونة نسبة الفقر للتغير في كلا من نسبة الاراضي الزراعية والمساعدات الإنمائية والمعونة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التضخم السنوي نحو -1.10، -0.70، -1.05 على الترتيب وهذا يعني أن زيادة النسبة المئوية لكلا من الاراضي الزراعية والمساعدات الإنمائية والمعونة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التضخم السنوي في دولة عربية معينة عن دولة عربية أخرى بنحو 1% سيؤدي ذلك إلى خفض نسبة الفقر في تلك الدولة عن الدولة الأخرى بنحو 1.10%، 0.70%، 1.05% على الترتيب.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الانتقالية Dummy Variables التي يتضمنها النموذج السابق فيتضح عدم ثبات المعنوية الإحصائية للمتغير الانتقالي الذي يعكس أثر عامي التقدير (D_{1i}) وهو ما يعني عدم حدوث تغيير جوهري في نسبة الفقر فيما بين الدول العربية بعينة الدراسة بين عامي التقدير (عام 2000 كأحدث عام في تقرير2007، أحدث عام خلال التسعينيات في تقرير 2000) أي ليس هناك انخفاض جوهري في نسبة الفقر فيما بين الدول العربية بين عامي الدراسة. أما بالنسبة للمتغير الانتقالي المتعلق بأثر ما إذا كانت الدولة العربية محل الدراسة نفطية اوغير نفطية فيتضح عدم ثبات المعنوية للمتغير الانتقالي D_{2i} إي عدم وجود اختلاف جوهري في نسبة الفقر بالدول النفطية عن نظيرتها غير النفطية، وبعبارة اخرى فإن نسبة الفقر لا تتغير فقط بتأثير وجو النفط من عدمة في الدول العربية المختلفة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: إمكانية خفض نسبة الفقر في الدول العربية

يمكن الاستفادة من نتائج التحليل الكمي لمحددات الفقر فيما بين الدول العربية موضع الدراسة في تقدير نسبة تأثير كل محدد من تلك المحددات التي تم تحديدها بالنموذج السابق والتي أوضحت مدى الاختلاف في نسبة الفقر بين هذه الدول وبعضها البعض، بمعنى آخر أنه وفقاً لقيم مؤشر نسبة الفقر في الدول العربية المختلفة خلال فترة الدراسة يتضح وجود تفاوت في نسب الفقر بين هذه الدول فهناك دول أقل فقراً مقارنة بدول أخرى موضع الدراسة، وبالتالي يمكن حساب الفرق في نسبة الفقر بين الدولة العربية الأكثر فقراً والدولة العربية الأقل فقراً، وباستخدام المرونات المقدرة بالنموذج السابق يمكن تقدير نسبة ما يعزي إلى جملة تلك المحددات التي يتضمنها النموذج من هذا الفرق في نسبة الفقر بين الدولتين (الأكثر فقراً والأقل فقراً) فضلاً عن تقدير نسبة ما يعزي إلى كل محدد على حده من هذا الفرق، أي معرفة أهم تلك المحددات المسببة لهذا الفرق، والنسبة التي تعزي إليها. فعند حساب الفرق في نسبة الفقر بين مصر ودولة عربية أخرى يمكن تحديد النسبة التي يمكن ان تعزى إلى محددات النموذج (بحيث يكون الباقي كنسبة مئوية يعزي إلى عوامل أخرى لم يتم تناولها في التحليل) ثم تحليل وتوزيع هذه النسبة (إجمالي النسبة من الفرق

التي تعزي إلى المحددات) بين المحددات كل على قدر أهميته ومساهمته في هذه النسبة بين دوله واخرى، وهكذا يكرر هذا التحليل لكل دولة من الدول موضع الدراسة، عدا الدولة أو الدول التي تصنف بأنها الدول الأقل فقراً وتؤخذ كمعيار أو كمقياس (as a standard).

ويمكن تقدير نسب تأثير المحددات التي يتضمنها النموذج في وجود الاختلاف في نسبة الفقر بين هذه الدول موضع الدراسة من خلال التعبير عن النسبة المئوية لإجمالي ما يعزي إلى المحددات من الفرق في نسبة الفقر من دولة (أكثر فقراً) لأخرى (أقل فقراً) بأنها مجموع النسب المئوية للفروق في نصيب الدولتين من المحددات المدروسة مرجحة بمرونتها، والتي يمكن صياغتها كالتالي:

{نسبة ما يعزي لجملة المحددات من الفرق بين

$$E X_{34} (X_{34S}-X_{34C}) + EX_{15} (X_{15S}-X_{15C})=\{Y s ، Y c$$
$$E X_{22} (X_{22S} - X_{22C}) + E X_{21} (X_{21S} - X_{21C}) +$$
$$E X_{14} (X_{14S} - X_{14C}) + E X_{36} (X_{36S} - X_{36C}) +$$
$$E X_{42} (X_{42S} - X_{42C} + E X_{23} (X_{23S} - X_{23C}) + \quad (2)..$$

حيث: Y , X_{23} , X_{14} , X_{36} , X_{22} , X_{21} , X_{34} , X_{15} , X_{42} تمثل نسبة الفقر، نسبة السكان الذين يتمتعون بمصدر مياة محسن كمؤشر لدرجة وصول الخدمات للسكان، نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من GDP، نسبة التضخم، نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP، نسبة المساعدات الانمائية والمعونة من GDP، نسبة الاراضي الزراعية من جملة مساحة الدولة، نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP، نسبة الانفاق علي التعليم من GDP لكل دولة من الدول العربية موضع الدراسة على الترتيب. وتشيرεإلى المرونة، أما S فتشير إلى الدولة الأقل فقراً والتي تكون بمثابة معيار Standard Country (أساس المقارنة) تسعى باقي الدول الوصول إليه. وتشير C إلى الدولة الأكثر فقراً وهي الدولة المقارنة Compared Country.

والجدير بالذكر أنه من الصعب تحديد دولة واحدة فقط من ضمن الدول العربية موضع الدراسة كدولة معيارية أو قياسية Standard Country في كل المؤشرات الست سالفة الذكر، ولذا تم أخذ أفضل ثلاثة دول يتميزون بأنخفاض نسبة الفقر مقارنة بباقي الدول العربية موضع الدراسة، ومن **الجدول رقم (2)** يتبين أن هذه الدول الثلاثة هي الاردن والسعودية والإمارات حيث بلغ مؤشر نسبة الفقر بها لعام 2000 نحو 7.5%، 12.9%، 12.7% على الترتيب، كما بلغت نسبة الفقر نحو 6.9%، 14.9%، 14.6% لعام 2007 على الترتيب.

ويجب التنويه هنا إلى نقطتين : الأولى : أن المستوى القياسي المفترض لا يعني إنه المستوى النموذجي والأمثل الذي يقتدى به للقضاء على الفقر أو إنه مستوى بعيد الأفق للدول موضع الدراسة، بل هو مستوى مقترح يعتبر أحسن حالاً مقارنة بحال الدول العربية موضع الدراسة، وإنه ليس أقصى المستويات الممكنة (أي إنه ليس الهدف طويل الاجل الافضل) حيث إن تركيبه قائم على ثلاثة دول من الدول العربية موضع الدراسة. والثانية: إنه تم التغاضي عن الإشارة السالبة عند حساب الفروق الخاصة **بالمعادلة رقم (2)** أي حساب الفرق المطلق، حيث ان الإشارة السالبة للمرونات لها مدلول اقتصادي - وليس مدلول رياضي- والذي يعكس العلاقة العكسية بين نسبة الفقر وكل من المتغيرات المستقلة محل الدراسة.

يتطلب تطبيق ذلك اولا تقسيم الدول العربية محل الدراسة بعد استبعاد الدول المعيارية الي ثلاثة مجموعات علي أساس نسبة الفقر في كل دولة لمقارنتها بمتوسط نسبة الفقر للدول المعيارية، وهذه المجموعات هي: المجموعة الاولي التي تضم الدول المتقدمة أي الدول التي تنخفض فيها نسبة الفقر عن نظيرتها للدول المعيارية (وتلك المجموعة تتمثل في قطر والبحرين والكويت ولبنان)، والمجموعة الثانية وهي التي تضم الدول الفقيرة والتي ترتفع نسبة الفقر فيها عن نظيرتها المعيارية باقل من 70% (وتلك المجموعة تتمثل في عمان والجزائر ومصر وتونس وليبيا وسوريا)، واخيرا المجموعة الثالثة هي مجموعة الدول الأكثر فقرا وهي الدول التي يرتفع فيها نسبة الفقر عن نظيرتها للدول المعيارية بأكثر من 70% (وتلك المجموعة تتمثل في المغرب والسودان واليمن وموريتانيا).

ويمكن حساب الفرق في نسبة الفقر في أي دولة عربية موضع الدراسة عن المستوى القياسي المفترض عدا الدول الثلاثة (الاردن والسعودية والإمارات) المكونة للمستوى القياسي نفسه، وحساب النسبة المئوية من هذا الفرق، والتي قد تعزي إلى أي من المحددات سالفة الذكر وذلك باستخدام المرونات المقدرة **بالمعادلة رقم (1)** وباستخدام **المعادلة رقم (2)**، ويوضح **الجدول رقم (2)** النتائج المتحصل عليها من هذا التقدير .

ومن **الجدول رقم (2)** أولا بالنسبة لمتوسط نسبة الفقر في مجموعة الدول العربية المتقدمة محل الدراسة بلغ متوسط الفرق في نسبة الفقر بين دولها والمستوى القياسي المفترض نحو 1.88، أما داخل المجموعة فان الكويت والبحرين هي الاقرب لمستوى نسبة الفقر القياسي ويليها لبنان ثم قطر، هذا ويتضح من بيانات نفس الجدول أن اهم العوامل المؤثرة في تحديد نسبة الفقر بتلك المجموعة هي نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP ويليها نسبة السكان الذين يتمتعون بمصدر مياة محسن كمؤشر لدرجة وصول الخدمات للسكان. كما أنه بالنسبة لمتوسط نسبة الفقر في مجموعة الدول العربية الفقيرة محل الدراسة بلغ متوسط الفرق في نسبة الفقر بين الدولها والمستوى القياسي المفترض بلغ نحو 9.06، أما داخل المجموعة فان ليبيا هي الاقرب لمستوى نسبة الفقر القياسي وذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 3.83 عن نظيرتها المعيارية، ويليها سوريا ثم تونس وذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 4.53 و7.23 عن نظيرتها المعيارية، وفي المؤخرة تأتي الجزائر ومصر وعمان وذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 10.38 و13.58 و14.78 عن نظيرتها المعيارية، هذا ويتضح من بيانات نفس الجدول أن اهم العوامل المؤثرة في تحديد نسبة الفقر بمجموعة الدول العربية الفقيرة محل الدراسة هي نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP ويليها نسبة السكان الذين يتمتعون بمصدر مياة محسن هي العوامل الاكبر تاثير علي زيادة نسبة الفقر في تلك المجموعة من الدول ثم تليها نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الدولة ونسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP. وأخيرا وبالنسبة لمتوسط نسبة الفقر في مجموعة الدول العربية الأكثر فقيرا محل الدراسة بلغ متوسط الفرق في نسبة الفقر بين الدولها والمستوى القياسي المفترض بلغ نحو 25.07، أما داخل المجموعة فان السودان هي الاقل فرقا عن نظيرتها لمستوى نسبة الفقر القياسي وذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 21.63 عن نظيرتها المعيارية، ويليها المغرب واليمن وذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 22.63 و27.83 عن نظيرتها المعيارية، وفي المؤخرة تأتي موريتانيا ذلك بنسبة فقر تزيد بنحو 28.18 عن نظيرتها المعيارية، هذا ويتضح من بيانات نفس الجدول أن اهم العوامل المؤثرة في تحديد نسبة الفقر بمجموعة الدول العربية الفقيرة محل الدراسة هي نسبة السكان الذين يتمتعون بمصدر مياة محسن ونسبة الأراضي الزراعية من مساحة الدولة هي العوامل الاكبر تاثير علي زيادة نسبة الفقر في مجموعة الدول الاكثر فقرا، ويليها نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP وأخيرا نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP.

ويترتيب علي ما سبق إمكانية استنتاج ان نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP ثم عدم توافر الخدمات والمرافق العامة بالدولة هما المسئولان (المسبب) الاكبر من بين تلك المحددات عن ارتفاع نسبة الفقر مقارنة بالمستوى القياسي المفترض أي أن الدول تعاني من مشكلة تزايد نسبة الفقر عادتا ما يكون نتيجة لعدم توافر فرص العمل المناسبة وهذا ما يرجع الي نقص النشاط الصناعي بالدولة وهو ما يعكسة انخفاض نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP وكذلك يرجع ايضا لانخفاض مستوى المرافق العامة والخدمات للسكان مما يجعلهم غير قادرين علي القيام باي عمل يدر عليهم اجور مناسبة تساعدهم في العيش حياه كريمة او الحصول علي مستوى تعليم او خدمات صحية بدرجة مناسبة، في جاءت عوامل نسبة مساحة الاراضي الزراعية من جملة مساحة الدولة وكذلك نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP في المرتبة التالية في التاثير علي نسبة الفقر بالدول محل الدراسة حيث تعكس تلك العوامل عدم توافر منتجات بالدرجة الكافية لسد حاجات الشعب مما يؤدي الي تدني المستوى المعيشي وارتفاع نسبة الفقر بتلك الدول.

وبالنسبة لمصر، فقد تبين من **الجدول رقم (2)** نسبة الفقر في مصر تزيد عن نظيرتها في المستوى القياسي المفترض بنحو 13.58%، وأن نحو 8.20% من هذا الفرق في نسبة الفقر بين مصر والمستوى القياسي تعزى إلى انخفاض نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP، ونحو 2.19% تعزي إلى زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP، ونحو 0.43% يرجع الي انخفاض نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة، ونحو 0.42% يرجع الي انخفاض نسبة المساعدات الإنمائية والمعونات من GDP، ونحو 0.27% يرجع الي انخفاض نسبة الإنفاق علي التعليم من GDP، وحوالي 0.17% يرجع الي نسبة التضخم السنوية، وأخيرا نحو 0.05% يرجع الي انخفاض نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من GDP. بمعنى آخر يمكن القول أن نحو 11.73% من الفرق في نسبة الفقر بين مصر والمستوى القياسي المفترض تعزى الي اي من تلك المحددات سالفة الذكر مجتمعة، والباقى يعزى إلى عوامل (محددات) أخرى لم تتضمنها **المعادلة رقم (1)**. وأن المسئول الأول من تلك المحددات عن الفرق في نسبة الفقر بين مصر والمستوى القياسي هو نسبة انخفاض القيمة المضافة للصناعة من GDP يليه زيادة القيمة المضافة للزراعة من GDP، ومن هنا يتضح صحة انتهاج الدولة لسياسة التركيز علي قطاع الصناعة ومحاولة النهوض بهذا القطاع حتى يتسني للدولة تشغيل العمالة ومن ثم تخفيض نسبة البطالة وكذلك تخفيض نسبة الفقر بالدولة وذلك لجذب العمالة الزائدة والبطالة المقنعة والموسمية بقطاع الزراعة، كما يجب أيضاً زيادة حصة الإنفاق على التعليم من ميزانيتها لمكافحة الفقر.

ثم اتجهت الدراسة لمحاولة تخفيض نسبة الفقر بالدول محل الدراسة عن طريق زيادة كلا من المحددات السابق حصرها والمؤثرة علي نسبة الفقر في الدول العربية وذلك بنسبة 10%، 30% علي التوالي. مع استخدام التقسيم سابق الذكر للدول. وجاءت النتائج كما **بالجدول رقم (3)** لتوضح ان متوسط نسبة الفقر بالمجموعة الاولي المتضمنة الدول المتقدمة بلغ نحو 6.6% ولتعديل تلك النسبة اتجهت الدراسة الي زيادة نسبة السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن بنسبة 10% (وبنسبة 100% كحد اقصي) ينخفض متوسط نسبة الفقر 6.6% الي نحو 6.57%، كما انه بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في الدول الاقل فقرا من 6.6% الي نحو 6.5% لكلا الحالتين، كما انه بزيادة نسبة التضخم السنوية لنفس الدول بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 6.6% الي نحو 6.5% لكلا الحالتين، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP لتلك الدول بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية فيها من 6.6% الي نحو 6.7% و6.6%، هذا وعند زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 6.6% الي نحو 6.5% و6.4%، كما انه عند زيادة نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر من 6.6% الي نحو 6.2% و6%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية بها من 6.6% الي نحو 6% و5.7%، وأخيرا فانه عند زيادة الانفاق علي التعليم من GDP بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في تلك الدول محل الدراسة من 6.6% الي نحو 5.9% و5.6%.

ومن نفس الجدول يتضح ان متوسط نسبة الفقر بالمجموعة الثانية المتضمنة الدول الفقيرة بلغ نحو 18.2% ولتعديل تلك النسبة اتجهت الدراسة الي زيادة نسبة السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن بنسبة 10% (وبنسبة 100% كحد اقصي) ينخفض متوسط نسبة الفقر 18.2% الي نحو 16.9%، كما انه بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في الدول الفقيرة من 18.2% الي نحو 14.5% و14.4%، كما انه بزيادة نسبة التضخم سنويا بالدول الفقيرة محل الدراسة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر

جدول رقم 3 . قيم معدلات الفقر المتوقعة لكلا من جملة الدول العربية محل الدراسة ومصر نتيجة زيادة كلا من المتغيرات المؤثرة في نسبة الفقر بنسبة 10%، 30% كلا علي حدا:

المتغير	الدول الغنية		الدول الفقيرة		الدول الاكثر فقرا		مصر	
	زيادة 10%	زيادة 30%	زيادة 10%	زيادة 30%	زيادة 10%	زيادة 30%	زيادة 10%	زيادة 30%
نسبة سكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن	6.57	------	16.9	------	41.4	------	17.9	------
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP	6.5	6.5	14.5	14.4	40.2	40.0	15.6	13.9
نسبة التضخم السنوي	6.5	6.5	17.9	16.6	39.4	38.2	18.6	16.5
نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP	6.7	6.6	21.2	22.9	48.4	49.2	20.2	22.2
نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP	6.5	6.4	17.3	16.4	42.4	35.6	19.9	18.7
نسبة الأراضي الزراعية من جملة مساحة الدولة	6.2	6.0	18.0	17.3	41.4	41.1	19.2	19.0
نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP	6.0	5.7	16.9	15.4	41.6	39.5	17.5	16.1
نسبة الانفاق علي التعليم من GDP	5.9	5.6	15.3	14.0	40.5	38.5	16.1	14.6

المصدر: 1- البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية 2008/2007"، مؤشرات التنمية العالمية.
2- المعادلة رقم (1).
3- الجدول رقم (2).

الاجمالية بها من 18.2% الي نحو 17.9% و16.6%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP لتلك الدول بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية فيها من 18.2% الي نحو 21.2% و22.9%، هذا وعند زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونات (بالمليون دولار) (%منGDP) بالدول الفقيرة محل الدراسة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 18.2% الي نحو 17.3% و16.4%، كما انه عند زيادة نسبة الاراضي الزراعية (%من المساحة الاجمالية للدولة) بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر من 18.2% الي نحو 18% و17.3%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للصناعة (٪ منGDP) بالدول الفقيرة محل الدراسة بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية بها من 18.2% الي نحو 16.9% و15.4%، وأخيرا فانه عند زيادة الانفاق علي التعليم (% منGDP) بالدول الفقيرة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في تلك الدول محل الدراسة من 18.2% الي نحو 15.3% و14%.

كما انه يتضح من نتاج نفس الجدول ان متوسط نسبة الفقر بالمجموعة الثالثة المتضمنة الدول الاكثر فقرا بلغ نحو 48.3% ولتعديل تلك النسبة اتجهت الدراسة الي زيادة النسبة المئوية لعدد السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن بنسبة 10% (وبنسبة 100% كحد اقصي) ينخفض متوسط نسبة الفقر 48.3% الي نحو 41.4%، كما انه بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار) (% منGDP) بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في الدول الالعربية الاكثر فقرا من 48.3% الي نحو 40.2% و40%، كما انه بزيادة نسبة التضخم للناتج المحلي الاجمالي (سنويا ٪) بالدول العربية الاكثر فقرا محل الدراسة بنسبة 10% و30%

علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 48.3% الي نحو 39.4% و38.2%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة منGDP لتلك الدول بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية فيها من 48.3% الي نحو 48.4% و49.2%، هذا وعند زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP بالدول الأكثر فقرا محل الدراسة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 48.3% الي نحو 42.4% و35.6%، كما انه عند زيادة نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر من 48.3% الي نحو 41.4% و41.1%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP بالدول الأكثر فقرا محل الدراسة بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية بها من 48.3% الي نحو 41.6% و39.5%، وأخيرا فانه عند زيادة نسبة الانفاق علي التعليم من GDP بالدول الاكثر فقر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في تلك الدول محل الدراسة من 48.3% الي نحو 40.5% و38.5%.

ومن النتائج المدونة ايضا **الجدول رقم (3)** ونتيجة زيادة نسبة كلا من المحددات المؤثرة في نسبة الفقر بمصر بنسبة 10%، 30% علي التوالي يتضح انه بزيادة نسبة السكان الذين يصل اليهم مصدر مياه محسن في مصر بنسبة 10% (وبنسبة 100% كحد اقصي) تنخفض نسبة الفقر الاجمالية من 20% الي نحو 17.9%، كما انه بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية الي نحو 15.6% و13.9%، كما انه بزيادة نسبة التضخم السنوية بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية الي نحو 18.6% و16.5%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للزراعة من GDP بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الي نحو 20.2% و22.2%، هذا وعند زيادة نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية الي نحو 19.9% و18.7%، كما انه عند زيادة نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الاجمالية للدولة في مصر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية الي نحو 19.2% و19%، وكذلك عند زيادة نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي ترتفع نسبة الفقر الاجمالية بها الي نحو 17.5% و16.1%، وأخيرا فانه عند زيادة نسبة الانفاق علي التعليم من GDP بمصر بنسبة 10% و30% علي التوالي تنخفض نسبة الفقر الاجمالية في تلك الدول محل الدراسة الي نحو 16.1% و14.6%.

ومما سبق ستتجه الدراسة لخفض نسبة الفقر بالدول محل الدراسة ووفقا للتقسم السابق عن طريق زيادة النسبة المئوية لكلا من تلك المتغيرات بنسبة 10% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الأقل فقرا هي نسبة الانفاق علي التعليم من GDP حيث تجعل نسبة الفقر نحو 5.9%، كما انه بزيادة النسبة المئوية لقيم كلا من تلك المتغيرات بنسبة 30% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الاقل فقرا هي نسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP حيث تنخفض نسبة الفقر بتلك الدول إلي نحو 5.7%، وهذا ما يدل علي ان الحل الاول والسريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربية الاقل فقرا هو محاولة التاثير لرفع نسبة الانفاق علي التعليم من GDP ونسبة القيمة المضافة للصناعة من GDP. أما بالنسبة لطرق خفض نسبة الفقر بالدول الفقيرة فإن زيادة النسبة المئوية لكلا من تلك المتغيرات بنسبة 10% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الفقيرة محل الدراسة هي نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP حيث تجعل نسبة الفقر بالدول الفقيرة محل الدراسة نحو 14.5%، كما انه بزيادة النسبة المئوية لكلا من تلك المتغيرات بنسبة 30% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الفقيرة محل الدراسة هي نسبة الانفاق علي التعليم من GDP حيث تنخفض نسبة الفقر بتلك الدول إلي نحو 14%، وهذا ما يدل علي ان الحل الاول والسريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربية الفقيرة هو محاولة التاثير لرفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP ونسبة الانفاق علي التعليم من GDP. كما انه بالنسبة لطرق خفض نسبة الفقر بالدول الأكثر فقرا فإن إحداث تغيرات في النسبة المئوية لكلا من تلك

المتغيرات بنسبة 10% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الاكثر فقرا محل الدراسة هي نسبة التضخم السنويه حيث تجعل نسبة الفقر بالدول الأكثر فقرا محل الدراسة نحو 39.4%، كما إحداث تغيرات في النسبة المئوية لكلا من تلك المتغيرات بنسبة 30% فان اكثرهم تاثيرا علي خفض نسب الفقر بالدول الأكثر فقرا محل الدراسة هي نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP حيث تنخفض نسبة الفقر بتلك الدول إلي نحو 35.6%، وهذا ما يدل علي ان الحل الاول والسريع لتقليل نسبة الفقر بالدول العربية الاكثر فقرا هو محاولة التاثير لتخفيض نسبة التضخم السنويه ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات من GDP. أما بالنسبة لمصر فان محاولة التاثير بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP بنحو 10% يؤثر بخفض نسبة الفقر بمصر الي نحو 15.6%، وكذلك عند النجاح في التاثير بهذا المتغير بزيادته حتى نحو 30% من نظيرة الحالي فان نسبة الفقر في مصر تنخفض الي نحو 13.9%.

وهذا يشير إلى ما قد سبق ذكره في أن المستوى القياسي المفترض (متوسط المؤشرات في الاردن والسعودية والإمارات) لا يمثل المستوى النموذجي والأمثل للقضاء على الفقر، أي أن الوصول إليه لا يعني أن نسبة الفقر تساوي صفر، وإنما هو بمثابة مرحلة من مراحل القضاء على الفقر. وبعبارة أخرى، تستطيع مصر تحقيق هدف من أهدافها المتعلق بالفقر وهو: خفض نسبة الفقر في خططها الاستراتيجية طويلة الاجل إن استطاعت أن تحسين المؤشرات سالفة الذكر.

المراجع

اولا: المراجع العربية

البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، شن هجوم علي الفقر ، **2001/2000**.

البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، مؤشرات التنمية العالمية، **2008/2007**.

أنطوان حداد ، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة ، **1998** .

أمام الجمسي (دكتور)، محددات الامن الغذائي العربي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية ، القاهرة ، **1999**.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعرب آسيا، الفقر في عرب آسيا/ منظور اجتماعي/ الأمم المتحدة/ نيويورك ، **1997**.

فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه (حالة الجزائر)، **مجلة الاقتصاد، الفقر والتعاون،** كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، **العدد 02، 2003**.

فائز بن إبراهيم الحبيب، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990، **مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد23، العدد 04، جامعة الكويت، 1999**.

رجم نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، **مجلة الاقتصاد،** الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ، **العدد 02، 2003**.

سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، **مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 32، يناير 2007**.

هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا (خصوصيته وإستراتيجية اختزاله)، **مجلة ثقافية فصلية متخصصة** في شئون القارة الأفريقية، المنتدى الإسلامي **العدد الثاني، سبتمبر 2005**.

ثانيا المراجع الاجنبية

El-Eraky, M. (1987). Analysis of Food Consumption in Egypt: A Demand Systems Approach, ph D. Dissertation, Michigan State University, USA.

Gaurav Datt, **(1998)**. **Computional Tools for Poverty Measurement and Analysis.** International Food Policy Research Institue, Food consumption and Nutrition Division **Discussion, paper No.50**.

Ravallion, M. (1996). Issues in measuring and modeling poverty. **The Economic Journal. 106: 1328-1343.**